بان وجد في القسامة اثنان غيره كما يأتي والا اقسم الكبير خمسين
خمسة والصغير حاضر ثم النظر فيلزمه البلوغ ولمن لم يبلغ
ينتظر نصيبه من دية نحو كان في سنه كما مر فله نصيبه
ولمن معه نصيبه كما حوالتين او معهما بنت وقرح الاخت
مع البنت كما يأتي والنسائي درجة عاصب عرم والكلام له
ولا كلام لعصبته فرلت معهم اي النساء الا ان يفضل لهم
شيء او يقسم فلا يستحق القتل الا باجتماع وان واهوا سط
والسياق في النساء التي في حالة العصبة فخرج الجدات من
الام والاخوات لهما وان مات ولي فورثته غير الزوجين
يرثه وارثه كما مال ولا يضر وارثات الولي مساواة عاصب
ويتولى الولي للصغير بالمصلحة فصاهما وصلحا على كل
الدية او بعضها لكمس كل ذلك من جملة المصلحة
في الجرح وما استحق من دم والاحسن اخذ قيمة عبده
اي الصغير اذ لا مصلحة في قتل قاتله من عبد او كافر
وان قتل فالحق لعاصبه لانقطاع الولاية بالموت والحاكم ولي
من لا ولي له ولا يعفو الا ان يسلم كافر فاقتص
عارف بالموجبين لا بما جرح به فلا قتل كما يأتي وانفرد
من المستحق والحاكم رد القتل فعفا الولي وبيعاه عن
القتل واخرج الحاكم لصغير او مجنون او مغمى عليه القتل

في

Copyright © King Saud University

في الحال للبرء اي برء المرض والجرح ليظهر بتراخي لما هو اعم عنهم
ومن ظهر حمله لا يدعوا لها وان فرج يخشى ما قتل الجناية
القتل والموضع لوجود من يضبطها الطفل ونحوه ولو
يقبل كقيل كما سبق كما احد وان خيف من سوالان الطرفان او ضرب
او جوع او برد بان شرطهما اجنبي وقوع لخلوهن وقوم حفظا
الله وان قيمت عقوبة شرعية وان بالحرم ولو بحرما وقوله تعالى
ومن قتله كان اما محمول على ما قتل الاسلام عفا على ما
قتله وقيل منسوخ او محمول على الاخرة وقال الحنفية من
جنى بالحرم ومن قتله يضاعف فلا يأمل ولا يجالس
ولا يجالس حتى يخرج فيحد ورد بانه لا استدلال هو
الصحابة وعن عائشة وابن عمر لا يضاعف والبنت وان
سفلت وان نزلت كبنت الابن لا بنت البنت اولى من الاخت
في عمر ولا بنتي للاخت وهو وان عمت واخوة من كتاب
واخوان من كل ستويان نظر الحاكم وارث القاتل عن ولي
لنفسه اي الولي فان الوارث لا يقتل نفسه كان كان فوقين
فلا يسقط القتل الا بعفو بعض عين وفي الوارث وجاز عليه
في وجه بائل من الورثة والكثر فانها عبس مشتركة في الجد
على المشهور والحفاد كبنين الوجه وهو الورثة يقسم بينهم
وعن الجديد بين للبنوة وبالحاجة وكل لا يعد